

رئيس اللجنة العليا للانتخابات.. يتفقد الإدارة العامة للمرأة

● قام معالي الاخ خالد عبدالوهاب الشريف رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء برأفقه السيد أليس كامبل مدير المعهد الديمقراطي الأمريكي في واشنطن بزيارة تفقدية للإدارة العامة لشؤون المرأة، حيث أشاد

رئيس اللجنة بالدور الذي تلعبه إدارة المرأة لبلوغ الأهداف المرجوة في التطوير والمشاركة المتنامية للمرأة اليمنية في العملية الانتخابية وفي المشاركة السياسية وصولاً إلى مواقع صنع القرار رغم الفترة القصيرة لإنشائها.

السيد/ كابل بدوره أشاد باللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في دعم المشاركة السياسية للمرأة وتطوير مشاركتها في كل مراحل العملية الانتخابية لإرساء دعائم الديمقراطية والمساواة.

كما أعرب عن تقدير المعهد لاستحداث إدارة عامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات تعنى بتوعية المرأة وحثها على ممارسة حقوقها الانتخابية. ■

لقاء لبحث دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز دور المرأة

● استقبلت الدكتورة/ روبن مدريد المدير التنفيذي للمعهد الديمقراطي الوطني (NDI) في مكتبها الأخت الهام عبدالوهاب مدير عام الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات وأثناء اللقاء ناقش الجانبان أوجه التعاون المشترك بين المعهد والإدارة العامة للمرأة وسبل الدعم التي يقدمها المعهد من أجل مزيد من المشاركة السياسية للمرأة عبر تشكيل اللجنة النسائية للأحزاب السياسية وشبكة النساء الداعيات والمؤازرات والدور الذي يمكن أن يلعب هذا التشبيك في مزيد من التأثير والتفاعل الإيجابي من قبل

الأحزاب السياسية للدفع بالمرأة إلى مزيد من المشاركة ليس فقط كمسجلة وناخبة ولكن كمرشحة نخوض غمار الانتخابات بدعم ومساندة أحزابها عبر رفد قوائم أحزابهم بعدد من النساء وتخصيص نسب لا تقل عن ٣٠٪. والدور الذي يمكن أن تلعبه الشبكة النسائية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية في التأثير على مجتمعاتها المحلية والشعبية لدعم وتعزيز دور المرأة السياسي في العملية الانتخابية وإيصالها إلى مواقع صنع القرار. ■



مشاركة إدارة المرأة في المؤتمر الاقليمي لحقوق المرأة

● حضرت الأخت الهام عبدالوهاب مدير عام الإدارة العامة لشؤون المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء أعمال المؤتمر الاقليمي لحقوق المرأة في العالم العربي الذي نظمته وزارة حقوق الإنسان تحت شعار «حقوق المرأة من الاقوال إلى الأفعال» شارك في المؤتمر أكثر من ٣٠٠ شخصية من القيادات النسائية اليمنية ومن الدول العربية والإسلامية وعدد من الدول الأجنبية بالإضافة إلى ممثلات لمنظمات المجتمع المدني العربية ومؤسسات وهيئات أكاديمية دولية. وطوال ٣ أيام بحث المؤتمر في ٣ محاور رئيسية، الأول حول المرأة والمشاركة السياسية وتركزت أوراق العمل في هذا المحور حول النساء والحكم المحلي والامن الإنساني للمرأة في العالم العربي وحقوق المرأة السياسية بين النص القانوني والتطبيق والمرأة وصنع القرار السياسي والجهود الجارية لتعزيز وترسيخ مشاركة المرأة اليمنية والعربية في الحياة السياسية إلى جانب عرض تجارب بعض الأقطار العربية في هذا المجال.

في ما ركز المحور الثاني على القضاء والقانون والحقوق الأساسية للمرأة اليمنية والعربية من خلال أوراق عمل تناولت الحماية القانونية للمرأة العاملة في اليمن، ومساندة القوانين التي يمتد بها المرأة العربية والقضاء والمرأة والحق في الحصول على المعلومات والتنظيم والإعداد من أجل انتخاب النساء في اليمن بالإضافة إلى عرض تجارب المرأة العربية في القضاء.

أما المحور الثالث فقد تركز حول المرأة ودورها في التنمية، قدمت فيه أوراق عمل شملت حق المرأة الاقتصادي بالمشاركة في موقع اتخاذ القرار ودور الجامعة العربية في دعم وتعزيز حقوق المرأة العربية واستعراض تجارب الدول العربية المشاركة في هذا المجال.

وقد دعا المشاركون إلى ضرورة تطبيق نظام الحصص «الكوتا» بحيث تخصص - مستقبلاً - نسبة في الدوائر الانتخابية لتتنافس النساء فيها وذلك كإجراء مؤقت يحقق التوازن المطلوب بين الرجل والمرأة.

وقد خرج المؤتمر والمؤتمرات بجملة من التوصيات عبر إعلان صنعاء نشره في هذه الصفحة العدد القادم. ■

السيد «ماجيس بلوم» يؤكد على دعم الإدارة العامة للمرأة

على تحقيق نتائج جيدة في مراحل القيد والتسجيل مروراً بعملية الترشيح والاقتراع حتى الفرز.

السيد/ ماجيس بلوم بدوره أكد ان هذه الزيارة جاءت لدعم الإدارة العامة لشؤون المرأة في اللجنة العليا للانتخابات والتباحث حول الامكانيات الممكنة لمساعدتها باعتبارها ادارة وليدة بهدف دعم ومساندة المرأة اليمنية لخوض العملية الانتخابية والوصول إلى مواقع السلطة وصنع القرار.

حضر اللقاء السيد/ جون لاندرى كبير مستشاري مشروع الدعم الانتخابي وماركوس خان خبير التوعية الانتخابية والاخ عبدالمجيد القهد رئيس مؤسسة «مدى»



محيط التوعية الانتخابية والحقوق الإنسانية للمرأة مؤكدة أن تضام جهود جميع المؤسسات الحكومية والشعبية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة اليمنية ستساعد حتماً

● التقت الأخت/ الهام عبدالوهاب مدير عام الإدارة العامة للمرأة في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في مقر اللجنة بالسيد/ ماجيس بلوم كبير المستشارين الفنيين بوزارة الشؤون الخارجية في الدنمارك، والسيد فلمنج سورييسن - كبير المستشارين في برنامج التعاون اليمني الدنماركي وأثناء اللقاء قدمت الأخت/ الهام عبدالوهاب شرحاً للزائرين بمهام الإدارة والأهداف التي من شأنها أنشطت وكذا جملة الأنشطة والفعاليات التي قامت بها رغم عمر الإدارة القصير مشيرة إلى مصفوفة الأنشطة التي رسمت ملامحها الإدارة العامة للمرأة بهدف تنفيذها من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة في

النساء في البرلمان حيث لا تتجاوز النسبة ٤٪ مع تفاوت كبير من بلد إلى آخر، ولم ترتفع النسب إلا في الدول التي طبقت أشكالاً من الكوتا كالمغرب التي تمثل فيها النساء بـ ٣٣ امرأة يمثلن ١٠٪ من عضوية المجلس (٣٠)، منهن بكونا أغلقت على النساء ٣ فقط في المناقشة العامة مع الرجال وفي الأردن التي بلغت فيها نسبة الناخبات ٥٪ من إجمالي الناخبين في عام ٢٠٠٣م لم تستطع النساء الحصول على مقعد واحد في مجلس النواب واتخذت الحكومة قراراً بتخصيص «٦» مقاعد هي حصيلة ما شغلته المرأة في المجلس وذلك من النساء اللاتي حققن أعلى الأصوات وسقطن في الانتخابات العامة.

والسؤال المشروع: ماذا حققت المرأة المصرية في الانتخاب النيابية الأخيرة؟ واستناداً إلى التحليل العميق للواقع واستقراء نتائجه فلا محيص ولا مفر من تطبيق نظام الحصص كإجراء مؤقت إلى أن تتحسن ظروف وشروط التنافس الحر بين الرجال والنساء في ظل منظومة ثقافية بالغة التعقيد لا تقبل الأخر إلى أن يوطن الجميع النفس على الممارسة الديمقراطية. ■

* نائب رئيس اللجنة الوطنية للمرأة

● مطالبة اللجنة الوطنية للمرأة بتطبيق نظام الحصص «الكوتا» بنسبة ٣٠٪ في انتخابات مجلس النواب والمجالس المحلية استندت على قرارات الأمم المتحدة وعلى توصيات المؤتمر العالمي للمرأة المنعقد في بكين خريف عام ١٩٩٥م حثت فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والموقعة على إعلان ومنهاج بكين ومنها مجموعة السبعة والسبعين التي تشمل الدول العربية والإسلامية وكانت الجمهورية اليمنية قد شاركت بفعالية من خلال وفد حكومي رسمي وغير حكومي مثل مجموعة من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية المرأة، حثتها على زيادة تمثيل النساء في مواقع السلطة وصنع القرار بحد أدنى ٣٠٪.

وبناء على ذلك ومنذ منتصف التسعينات من القرن الماضي سعت الكثير من دول العالم - بما في ذلك دول عريقة في الممارسة الديمقراطية - إلى اتخاذ تدابير وإجراءات أدت إلى تحسين مشاركة النساء في الحياة العامة وفي العمل السياسي تحديداً وتجاوزت السقف الذي حددته الأمم المتحدة حيث تصل نسبة تمثيل النساء في البرلمانات في الدول الإسكندنافية إلى أكثر من ٤٠٪ وكذلك في بعض الدول الأفريقية مثل أوغندا. وفي الدول العربية ينخفض بصورة كبيرة تمثيل

«الكوتا»
مطلب ملح
لتحسين
تمثيل النساء

حورية مشهور *

أختي المواطنة: شاركي في الانتخابات لاتخاذ القرار المناسب